

وربما يكون خالدا واختص بان يكون خبرا عن احد  
فاما تفصيل بينه وبينه لو كان خبرا عن الآخر فصلا  
يرجع اليه واعتبر قوله ذلك الامام المنصور بالله عليه  
السلام بان قال **الفصل الاول** فصلنا بينهما بما يربح حتى الى الخبر  
وهو كونه مريدا للخبر عن احد هادون الاخر بدلالة  
ان اللفظ لو تجرد لما علقنا من ظاهر امرنا ايضا بفضل  
به بين الخبرين **قال عليه السلام** مولى الخبر يجزي  
مخبري الامر في كثير من الاحكام فكما لم يكن للامر  
يكونه امرا حكمكم كذلك الخبر ومهما امكن ان يجازي  
عن الامور فهو بحسب الجواب عن نفي الحكم للخبر  
**الفصل الثالث** اختلف في من اثبت له حكما في انه  
لما اثبت فذهب الاكثر الى انه لما اثبت لكون  
الخبر مريدا وذهب ابو القاسم الى انه خبر لذاته وقال  
ابو الحسن لا حكم له فيحتاج الى التعليل والكلام  
فيه يجزى على ما من في نظيره **الفصل الرابع** قال  
رضي الله عنه الخبر لا يخلو من صدق او كذب سواء  
علم او جهل وقال الحافظ اذا علم ان الخبر كما اخبر  
فهو صدق واذا علم انه كاذب فهو كذب وان لم يعلم فهو  
خبر ليس بصدق ولا كذب والكلام من هذه الجملة

يتبع

يتبع في فصلين احدهما في خبر الصدق والكذب  
والثاني في ان الخبر لا يخلو من صدق او كذب **اما**  
**الفصل الاول** فقد اختلف اهل العلم في خبرها فقام  
من قال ان الصدق هو الخبر عن الشيء على ما هو به  
والكذب هو الخبر عن الشيء على ما هو به وقد  
قيل في خبر الكذب هو الخبر عن الشيء على خلاف ما هو به  
وقد قيل هو الخبر عن الشيء على ما ليس به وهذه المزاود  
لا يقع في منها فان قولهم الصدق هو الخبر عن الشيء على ما  
هو به خبر مبرور اذ يخرج عنه ما هو منه وهو الخبر  
عما ليس بشئ كالخبر بان اباي من عني الله تعالى وان ابقا  
للاجتماع به سقى الى غير ذلك وقولهم في الكذب ان الخبر  
عن الشيء على ما هو به او على خلاف ما هو به خبر مبرور  
غير مطرد واما من عكس واما قلنا به غير مطرد لانه يخرج  
منه ما هو منه وهو الخبر عما ليس بشئ كما تقدم  
واما انه غير متعكس فلانه يدخل فيه ما ليس منه فانه  
يلزم في الصدق ان يكون كذبا لانه قد يكون خبرا عن الشيء  
على ما هو به بل على خلاف ما هو به فان زيدا متى كان  
غالما قادرا فاخبرنا عنه بانه عالم فان هذا الخبر صدق وان  
كان خبرا عنه لا على ما هو به من صفته يكون قادرا وهو